

حكم الردة وقضية تطبيق أحكام الشرع

عدوٌ متربص.. حكام منهزمون.. أمة متطلعة.. حزبٌ صادقٌ والعاقبة للمتقين

على خلفية الحكم القضائي بالإعدام والجلد مائة جلدة؛ الذي صدر على امرأة ارتدت عن الإسلام وحبلت سفاحاً، انقض الغرب الكافر ومؤسساته وأدواته لمنع تنفيذ الحكم، حيث قالت (ماري هارف) مساعدة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "نحن منزعجون للغاية من الحكم بالإعدام شنقاً على (مريم) للردة والجلد بسبب الزنا" (موقع إيلاف ١٦/٥/٤٠١٤م). وكانت سفارات أمريكا وبريطانيا وكندا وهولندا في الخرطوم قد أصدرت بياناً مشتركاً أعربت فيه عن قلقها إزاء الحكم. أما إيطاليا فقد أعلنت على لسان وزيرة خارجيتها: "أن بلادها تعمل على إنقاذ حياة امرأة سودانية حبلى" (موقع العربية ١٧/٥/٤٠١٤م). وفي يوم الاثنين ١٩/٥/٢٠١٤م استدعت الخارجية البريطانية القائم بالأعمال السوداني، ووصف حكم المحكمة بأنه همجي!! وطالبت السودان باحترام التزاماته الدولية بشأن حرية الأديان (الجريدة ٢٠/٥/٤٠١٤م). وكان رئيس البرلمان السوداني في حديثه للإذاعة السودانية الجمعة ١٦/٥/٢٠١٤م قد وصف الحكم بأنه ابتدائي وأن البرلمان بصدق مراجعة أربعين قانوناً. أما وزير الخارجية علي كرتني، في حديثه لصحيفة السوداني في ٢٠/٥/٤٠١٤م فقال: "الحكم أضر بعلاقتنا الخارجية!!!"

إننا في حزب التحرير / ولاية السودان نوضح الآتي:

أولاً: إن حكم الشارع سبحانه وتعالي على المرتد هو القتل لقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، وحكمه سبحانه وتعالي على الزاني غير المحسن هو الجلد مائة جلدة وتغريب عام لقوله تعالى: «الْزَانِيَةُ وَالْزَانِي فَاجْلُدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلَدٍ وَلَا تَأْخُذُمْ بِهِمَا رَأْفَةً فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يَشَهَدُ عَذَابَهُمَا طَائِفَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ».

ثانياً: إن المسلم يعتز بعقيدته وبأحكام شريعته، ولا يجد في نفسه حرجاً من ذلك يقول سبحانه وتعالي: «فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا شَسْلِيًّا»، ولا ينظر المسلم عند نزوله لحكم الشرع إلى رضا الغرب الكافر (العدو) يقول سبحانه وتعالي: «إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا»، ويقول سبحانه وتعالي: «وَلَنْ تُرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَبَعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الْذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٌّ وَلَا نَصِيرٌ».

ثالثاً: إن تطبيق الحكم الشرعي يُراد منه تحقيق قيمة روحية إقراراً بالعبودية لله سبحانه وتعالي الخالق الرازق القوي المتنين، لذلك لا ينظر إلى ما يترتب على تطبيق الحكم الشرعي من ضرر وفق حسابات الشيطان وتحرّقات الحكام المنهزمين.

رابعاً: إن الحكومة تسعى لتشكيك الناس في أحكام الإسلام عندما تصفها بأنها أحكام ابتدائية، فوقها أحكام أخرى!! وأنها بصدق تعديل (٤٠) قانوناً تزيد إفراغها من الأحكام الشرعية لتوافق مع الدستور العلماني وشرعية الكافر؛ الالتزامات الدولية، وتتخذ ذلك قربة للغرب الكافر تناقضاً مع سعيها لتركيز العلمانية في البلاد عبر ما يسمى بالحوار الوطني الذي يُراد له أن يفضي إلى دستور توافق على غير أساس الإسلام.

خامساً: لبريطانيا العجوز التي وصفت حكم الشرع بأنه همجي، وللسفراء الغربيين المعادين للإسلام وأحكامه، المتطاولين على دين الله، الإسلام العظيم، نقول لكل هؤلاء إن الجواب سوف ترونوه قريباً بإذن الله؛ حيث تقيم الأمة الإسلامية الخلافة الراشدة الثانية، وعندها سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

إن الأمة الإسلامية بفضل الله سبحانه وتعالي، قد تعافت من الانهيار النفسي، وأصبحت ليس فقط تتطلع لتطبيق نظام العقوبات الشرعي، بل تتطلع إلى استئناف الحياة الإسلامية بتطبيق جميع أنظمة الإسلام وأحكامه، وذلك كائن في القريب العاجل في ظل الخلافة الراشدة إن شاء الله.

أيها المسلمين: عذوا الخطا سيراً مع الرائد الذي لا يكذب أهله؛ حزب التحرير، الذي يصل ليله بنهاره عملاً لإقامة الخلافة الراشدة لتطبيق الشرع، تحت قيادة أميره العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَحْيِوْا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَّكُمْ لِمَا يُحِبُّكُمْ﴾